

المناظرة الوطنية

للرياضة

الصحيرات 24-25 أكتوبر 2008

تقارير عن أشغال

المجموعات الإستراتيجية

تقرير عن أشغال

المجموعة الإستراتيجية الأولى

“الارتقاء بالرياضة وبالممارسة

الرياضية”

القاعة : عبد السلام الراضي

عدد المشاركين : 65

رئيس الجلسة : الدكتور لحسن أوباحمو

المقررون : محمد القديري

- رشيد الطاهري العلوي

- مصطفى داكير

انطلقت الأشغال في حدود الساعة العاشرة صباحا بتقديم الورشة والمحاور الإستراتيجية الستة وكذلك طريقة الاشتغال؛ وقد فتح نقاش مستفيض حول المحاور الستة وتم الخلوص بأنه لا يمكن

إضافة محاور أخرى، وتم الاتفاق على دراسة ومناقشة وإغناء المحاور الإستراتيجية كل واحدة على حده.

*** فيما يخص المحور الاستراتيجي رقم 1 : الارتقاء بالممارسة الرياضية والتربية البدنية من خلال المساعي الوطنية للإدماج الاجتماعي**

تمت إضافة في:

- النتائج المنتظرة:

- إحداث بنيات تحتية رياضية في المناطق المفتقرة لها
- تنظيم تظاهرات رياضية حسب الخصوصيات الجهوية..)

*** المحور الاستراتيجي رقم 2 : الارتقاء بالدبلوماسية الرياضية المغربية**

تمت إضافة في:

- النتائج المنتظرة:

- منح معاملة دبلوماسية للأعضاء المغاربة المتواجدين في الهيئات الدولية
- تنظيم ندوات ومناظرات
- استقطاب مقرات الاتحادات القارية
- الأطراف المشاركة: وزارة الشؤون الخارجية و التعاون، وزارة السياحة، المجلس الأعلى للمغاربة المقيمين بالخارج

*** المحور الاستراتيجي رقم 3 : وضع برنامج للحفاظ على الأمن داخل المركبات الرياضية**

تمت إضافة في:

- النتائج المنتظرة:

- حملة تحسيسية موجهة إلى أنصار الفرق
- دعوة أبطال مشهورين
- استغلال وقت الاستراحة خلال المباريات
- التركيز على تلاميذ المؤسسات التعليمية
- الأطراف المشاركة وزارة التربية الوطنية، وزارة الاتصال ووزارة الإسكان الوكالات الحضرية، المجتمع المدني، وزارة التجهيز

*** المحور الاستراتيجي رقم 4 : تنمية الرصيد الرياضي**

الوطني

- تمت إضافة في:

- النتائج المنتظرة :

- جائزة للوثائق الرياضية
- إحداث مكاتب رياضية جهوية
- الأطراف المشاركة: اللجنة الوطنية الأولمبية، الجامعات الرياضية، وزارة الاتصال، المؤسسات الإعلامية

*** المحور الاستراتيجي رقم 5: توطيد التعاون بين وزارة
الشبيبة والرياضة ووزارة التربية الوطنية**

تمت إضافة في:

- النتائج المنتظرة:

- إحداث وحدة مشتركة للتنسيق والبحث مع إدماج وزارة الصحة
- التنسيق بين المسارين الرياضي و المدرسي بالنسبة للمواهب الشابة
- وضع عقدة-برنامج في إطار إحداث مسالك "رياضة دراسة"
- إدماج الأشخاص ذوي الحاجيات الخاصة في منظومة التربية البدنية
- تعزيز مكانة الرياضة في برامج وزارة التربية الوطنية
- توحيد برامج التكوين الرياضي

* المحور الاستراتيجي رقم 6 : اشراك ومرافقة وسائل الاعلام في دورها لتنمية الرياضة و الممارسة الرياضية

- تمت إضافة في:

- النتائج المنتظرة

• تكوين صحافيين متخصصين

- الأطراف المشاركة

• وزارة الاتصال

المجموعة الإستراتيجية الثانية

تحديث الحكامة

اجتمعت ورشة تحديث الحكامة تحت رئاسة السيد أحمد أزيرار وكذلك مستشار مكتب الخبرة السيد رضوان عقيدة والمقررة السيدة ثريا أعراب، واعتمادا على الرسالة الملكية السامية التي كانت الدافع الأساسي التي أثرت نقاشات الورشة بمدخلات متميزة نابعة من التجارب الميدانية وذلك بروح رياضية عالية وقوة اقتراحية مسؤولة - يشكرون عليها جزيل الشكر- للإشارة فإن ورشة تحديث الحكامة عرفت مشاركة مكثفة أكثر من 127 مشارك وبنسبة لعدد المدخلات فكان أكثر من 160مداخلة.

وقد تم التبنى بالإجماع لجميع المحاور الإستراتيجية، مع عدة إضافات للمتدخلين انكبت جلها على النقاط الآتية، التي هي بمثابة

مقترحات تدخل في إطار جدول الأعمال لتطبيق الخطة الوطنية
2020 في ميدان الحكامة :

1- ترسيخ أسس الحكامة الجيدة عن طريق القانون
والديمقراطية والدينامية والأخلاقية؛

2- سن ميثاق وطني للرياضة؛

3- خلق المجلس الأعلى للرياضة أو تفعيل دور المجلس
الأعلى للشباب والرياضة؛

4- تحسين الإطار القانوني للرياضة من أجل توضيح دور
ومسؤوليات مختلف الهيئات؛

5- نشر وتوحيد النصوص التطبيقية؛

6- إعادة هيكلة الجمعيات الرياضية والاعتراف باستقلاليتها
الفعلية؛

7- توضيح دور الشركات الرياضية في إطار التنمية
الرياضة وعلاقتها بالجمعيات الرياضية؛

8- تقوية دور وزارة الشباب والرياضة واللجنة الوطنية
الأولمبية المغربية؛

9- حث جميع الهيئات الرياضية على وضع ميثاق

الأخلاقيات الرياضية وكذلك مساطر التسيير مع الأخذ بعين

الاعتبار التجارب الوطنية والدولية؛

10- ضمان تواصل احترافي وشفافية أفضل؛

11- خلق محكمة رياضية؛

12- توفير الموارد البشرية الضرورية خصوصا الوطنية منها

لضمان تطبيق الإستراتيجية الوطنية؛

13- تعميم « عقدة برنامج » مع جميع الجامعات الرياضية

الوطنية؛

14- خلق خلية تتبع الرياضيين ذوي المستوى العالي تحت

مسؤولية وزارة الشباب والرياضة واللجنة الوطنية الأولمبية

والجامعات وجميع القطاعات المعنية؛

15- تنمية الطب الرياضي وتعميمه على جميع الرياضات؛

16- تخصيص نسبة مئوية لتأهيل العنصر النسوي على جميع

مستويات المسؤولية (التدريب ، الطب الرياضي، التسيير)؛

17- تنمية الشبكة الجهوية التواصلية لخدمة أفضل للمرأة

والرياضة ؛

18- حث وسائل الإعلام على تغطية أكثر للمرأة والرياضة؛

في الختام فقد تم التأكيد بالإجماع على أن الحكامة هي القانون والشفافية والدينامية، نبد العشوائية. وتبقى الرسالة الملكية السامية إشارة قوية للإرادة السياسية لتتوير ووضع تخطيط ناجح للإقلاع الحقيقي للرياضة الوطنية.

المجموعة الإستراتيجية الثالثة :

مراجعة منظومة لتكوين

القاعة : الحاج العربي بنمبارك

عدد المشاركين : 39

رئيس الجلسة: عبد الكريم الصواف

المقرران:

- حياة التدميري

- فاطمة أبو علي

أعطيت انطلاقة أشغال المجموعة الإستراتيجية الثالثة في الساعة العاشرة صباحا بتقديم الورشة ومحاور الاستراتيجية الستة وكذلك طريقة الاشتغال. وفتح نقاش مستفيض حول المحاور المقترحة التي تم إثراؤها كما تمت إضافة محور جديد وهو: تشجيع البحث العلمي .

وتم الاتفاق على دراسة ومناقشة وإغناء المحاور الإستراتيجية كل واحدة على حده.

*** فيما يخص المحور الاستراتيجي رقم 1 : تطوير
المسارات الدراسية المتوجهة بدبلوم في مهن الرياضة**

تم اقتراح إضافة :

- تحديد وتقنين مهام المدير التقني الوطني داخل الجامعات
- القيام بتفكير حول دور المكونين ومنح وزارة الشباب والرياضة سلطة مراقبة منح صفة مكون؛
- اقتراح مراكز للتكوين الجهوية تحت إشراف الجامعات الجهوية المتلائمة مع الخصوصيات الجهوية،
- إحداث دبلوم عالي للمهن الرياضية
- تقوية دور اللجنة الوطنية الأولمبية المغربية و الجامعات و الأندية و تطبيق المخطط الإداري
- خلق ديناميكية بين وزارتي الشباب و الرياضة و التربية الوطنية بغية صياغة تصور موحد للتكوين،
- إحداث مسلك على مستوى الجامعات خاص بالأطر الطبية و الأطر الطبية الموازية،
- وضع نظام لتقييم جودة التكوين الأصلي و التكوين المستمر
- إدراج الرياضة كمسلك تكويني في الجامعات

- التفكير في إمكانية منح وزارة الشباب و الرياضة
حق النظر و المصادقة على المستوى التكويني
للأعضاء الجامعيين قبل الترشح لمناصب
المسؤولية.

* المحور الاستراتيجي رقم 2 : تطوير مسالك تكوين
احترافية خاصة بالرياضيين ذوي المستوى العالي
تمت إضافة:

- إشراك الجماعات المحلية في إحداث مراكز التكوين
- تقييم التجارب النموذجية السابقة و خصوصا ثانوية الأبطال لتثمينها
- إدراج مادة "الصحة" ضمن مناهج تكوين المكونين و الرياضيين من أجل الوقاية من مخاطر المنشطات
- الاستفادة من خبرات بعض الدول و خصوصا النظام الأسترالي و الكندي
- وضع برامج عمل على مستوى الجامعات لمدة أربع سنوات يأخذ بعين الاعتبار المكتسبات و الحاجيات و الترقبات
- إحداث مسلك لتكوين الصحافي الرياضي المتخصص

*** المحور الاستراتيجي رقم 3 : تنشيط عملية التنقيب عن المواهب و تنميته بمشاركة مع أطر التابعة للمؤسسات التعليمية تأطير داخل المدرسة والجامعات**

تمت إضافة:

- تحديد و مأسسة معايير التنقيب عن المواهب الرياضية
- تكوين أطر متخصصة في التنقيب عن المواهب؛
- تطوير ثقافة التنقيب عن المواهب في الوسط الرياضي مع الأخذ بعين الاعتبار وضعيتهم السوسيواقتصادية؛
- إحداث شراكات بين الأندية و المدارس مع تشجيع سياسة القرب؛
- وضع رهن إشارة المدربين الوسائل البيداغوجية المسهلة للتواصل مع التلميذ؛
- تنظيم تظاهرات مشجعة على التنقيب عن المواهب داخل المدارس؛

*** المحور الاستراتيجي رقم 4 : تشجيع التطوعية لضمان تأطير تقني جيد للممارسة الرياضية**

* المحور الاستراتيجي رقم 5 : سن قوانين لمراكز التكوين و
وضع ترتيب رسمي لها

تمت إضافة:

* المحور الاستراتيجي رقم 6 : تشجيع البحث العلمي

تمت إضافة:

- تحفيز الجامعات على الحفاظ و أرشفة معارفها و دراياتها الميدانية
- إحداث مركز للبحث و التوثيق الرياضي؛
- إحداث جائزة التميز في مجال البحث العلمي الرياضي؛
- إشراك الفاعلين الرياضيين في تحديد مجالات البحث
- إحداث شبكة لتبادل الخبرات بين الباحثين في المجال الرياضي؛
- استغلال نتائج البحوث الأكاديمية في المجال الرياضي و وضعها رهن إشارة الأطراف المعنية؛
- خلق مراكز للخبرة و الإنجاز؛
- تشجيع النشر العلمي في المجال الرياضي.

المجموعة الإستراتيجية الرابعة :

توسيع وتدعيم التمويل

الرياضي

تداول حول موضوع المحدد للمجموعة ويسعى إلى التوصيات التالية:

- 1- الرفع من التمويلات العمومية عبر الزيادة في الميزانية العامة المخصصة لوزارة الشباب والرياضة
- 2- خلق صندوق خاص لمواجهة التنمية الرياضية -بيت المال الرياضية-.
- 3- البحث عن موارد مالية إضافية وذلك بفرض آداءات على الشركات المنتجة للمواد الغذائية والصناعية والطبية مع تمتيعهم ببعض الامتيازات الجنائية.
- 4- تفعيل قانون المنفعة العامة لفائدة الجامعات والجمعيات الرياضية.
- 5- تحديث قانون الرياضة يتضمن نصوصا تقنن للاستثمار رياضي.

6- تأسيس شراكة عمومية وخصوصية لتحسيس المواطن بالفوائد الصحية للرياضية مع خلق جامعة رياضية للجميع بالتنسيق مع رؤساء الجامعات والشركات العمومية والخصوصية.

7- التنسيق بين وزارة الشباب والرياضة ووزارة السياحة والتجهيز والنقل والصحة والجماعات المحلية وبعض المؤسسات العمومية مع إبرام اتفاقيات لدعم الرياضة وتخصيص نفقات للجمعيات والأندية.

8- تخفيض تكاليف النقل الرياضي والمؤطرين للحصول على الامتيازات والتسهيلات في الأداء.

9- ضرورة السهر وحث الشركات والمنظمين للمهرجانات والتظاهرات الرياضية على احترام قانون الرياضة والحصول على الترخيص من الجامعات المعنية وترتيب هذه الشركات.

10- استفادة الجامعات الرياضية من مداخيل تغطية الشركات الإعلامية الوطنية والأجنبية للتظاهرات الرياضية.

11- حث المؤسسات العمومية لوضع مساهمتها المالية بصندوق الدعم.

12- فتح المجال أمام الجمعيات والجامعات لحث مؤسسات اقتصادية موازية من أجل الدعم المالي وتمويل مراكز صحية اجتماعية ورياضية تمول من طرف وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن.

13- تنمية وترسيخ ثقافة الفرجة الرياضية لما لها من تأثير مادي كعائدات على الرياضة.

14- استفادت الجامعات والجمعيات الرياضية من المرافق الرياضية والمؤسسات بالمجان.

رئيس اللجنة
كرسني

المقرر
أحمد أبو المشاعيل
محمد

المجموعة الإستراتيجية الخامسة :

الجهة محرك الإستراتيجية

الوطنية

جعل الجهة قاطرة للإستراتيجية الوطنية للرياضة

انطلاقا من رسالة جلالة الملك إلى المناظرة الوطنية التي تعتبر تشخيصا دقيقا للوضع الرياضي المتردي ببلادنا وما تضمنته من صراحة ودعوة على الصرامة في التعامل اليومي مع الواقع الرياضي باعتبار الرياضة من وسائل الأساسية للتنمية التربوية والرياضية والاقتصادية، اجتمعت لجنة ورشة مجموعة إستراتيجية (الخامسة) تحت عنوان الجهة قاطرة للإستراتيجية الوطنية

للرياضة وذلك تحت رئاسة الأستاذ الشافعي العلوي حسن وقد أجمع الحاضرون على اختيار السيد الحسين بوهلول مقررا.

وبعد المناقشة المستضيفة وتبادل الأفكار والآراء بكل شفافية وصراحة وصلت الحدة أحيانا لكن في حدود اللياقة والاحترام والروح الرياضية العالية، وقد حرص الجميع على المساهمة الفعالة في وضع لبنات الأساسية لبناء المستقبل الرياضي لبلادنا باعتبار هذه المناظرة جاءت في ظرف دقيق ولكنه مناسب لتحديد الآليات اللازمة لبلورة مضمون الرسالة الملكية ولاستجابة لتطلعات شباب هذه الأمة ومختلف الفاعلين الرياضيين والمعنيين والمهتمين لشأن الرياضة.

ومن جهة أخرى اعتمد المجتمعون الإستراتيجية الأساسية المكونة من المحاور الخمسة التي اعتمدها المناظرة باعتبارها خريطة الطريق للنهوض بالرياضة على الصعيد الجهوي وهي:

1- خلق مجالس جهوية للرياضة تضم مجموع الفاعلين الجهويين

2- دفع الجماعات المحلية لاستثمار أكثر في تطوير الرياضة وفي الممارسة الرياضة في المغرب

- 3- خلق وتأهيل أقطاب مندمجة للتفوق
- 4- تثمين المؤهلات الطبيعية للجهات
- 5- إطلاق برنامج وطني لتطوير وتأهيل البنيات التحتية الرياضية بالتشارك مع الفاعلين العموميين والخواص وهكذا أجمع المشاركون على اعتماد التوصيات التالية:
 - 1- تحديد صفات المجالس الجهوية وسلطاتها ووسائل عملها وتمويلها وهيكلتها
 - تحيين الظهر الخاص بالمجلس الأعلى للرياضة والشباب وإعادة تشكيله وهيكلته
 - تحديث وتفعيل القانون المتعلق بخلق اللجان الأولمبية الجهوية
 - ضرورة استفادة الرياضة على المستوى الجهوي من عائدات المؤسسات الرهان الرياضي
 - ضرورة تمثيلية الإعلام المحلي والإقليمي والجهوي في المجالس الجهوية للرياضة
 - ضرورة إدماج الفاعلين الرياضيين والمنتخبين وممثلي النوادي والجمعيات الرياضية في المجالس الجهوية للرياضة

- ضرورة اعتبار الرياضة المدرسية والجامعية عنصرا أساسيا في الحركة الرياضية المحلية والإقليمية والجهوية والوطنية.

- ضرورة اعتبار رؤساء المجالس الجهوية أعضاء بحكم القانون في لجنة الإستراتيجية الوطنية

- وضع قانون للمجلس الجهوي للرياضة يمنحه صفة تقريرية وتحديد اختصاصاته وتوفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ برامجه

- اعتبار الرياضة أولوية وطنية ذات أهمية قصوى

- حماية المؤسسات الرياضية المحلية والإقليمية والجهوية من المتطفلين بوضع القوانين التي تشجع الكفاءة والشفافية والروح الرياضية العالية

2- حث الجماعات والمجالس البلدية على الانخراط الفعال في تنفيذ توصيات المناظرة

- إشراك الجماعات بشكل فعال في كل ما يتعلق بالشأن الرياضي

- مراجعة القوانين الجماعية والميثاق الجماعي على الخصوص ليكون أكثر ملائمة واستجابة للحاجيات والأهداف الرياضية

- تحديد معايير موضوعية ومضبوطة لتوزيع المنح على الجمعيات والنوادي الرياضية من طرف المؤسسات المنتخبة

3- خلق الجهات الرياضية واقتصادية على شكل أقطاب مع تخصيص اعتبار خاص للموروث الرياضي والثقافي لكل جهة

4- إعادة النظر وتحيين قانون التربية البدنية والرياضة ليشمل كل الجوانب المتعلقة بالرياضة الوطنية وتطورات التي عرفتها ومراعاة الخصوصيات الجهوية

- وضع تعريف للسياحة الرياضية وهيكلتها وإصدار القوانين المنظمة لها وتحديد مكانتها وحماية المؤهلات الطبيعية الجهوية المرتبطة بها

- إيلاء اهتمام خاص بالأقاليم الجنوبية في مجالات التكوين والتأطير والبنيات التحتية الرياضية

5- ضرورة تدارك الخصاص وعدم التوازن في مجال الرياضي داخل الجهة الواحدة وبين الجهات

- إعادة النظر في طريقة التسيير المنشآت الرياضية وتدبيرها وصيانتها ووضع إطار قانوني لها ومراعاة التخصص
- تخصيص أراضي للمشاريع الرياضية على المستوى المحلي والإقليمي والجهوي من طرف المنعشين والعقاريين والاقتصاديين ومصالح الدولة
- بناء التجهيزات الرياضية ينبغي أن يكون موازيا للتكوين الأطر وتوظيفها
- دعم شركات وطنية لصنع اللوازم والمعدات الرياضية بالمغرب وإعفاءها من الرسوم والضرائب الجمركية عند الاستيراد
- وضع قانون خاص ومتطور للاستثمار الرياضي
- مراجعة وضعيات القاعات الخصوصية قصد الاهتمام بها ومراقبتها ومساعدتها لتساهم بشكل فعال في التنمية الرياضية
- إشراك القطاعات ذات الاهتمام بالمجال الرياضي للمساهمة في تنمية الرياضة على المستوى الوطني

- أخذ الظروف الأمنية بعين الاعتبار عند وضع التصاميم وإنجاز المشاريع الرياضية حفاظا على سلامة وصحة وراحة المواطنين.

- ضرورة مساهمة وكالات التنمية في المشاريع الرياضية على مستوى كل الجهة ودعوة باقي المؤسسات الاقتصادية لتقديم الدعم للحركة الرياضية على مستوى الجهة

- تفعيل الاتفاقيات والشراكات المبرمة قصد استغلال المرافق الرياضية المدرسية والجامعية وغيرها من طرف الشباب والرياضي

- التنسيق بين مختلف القطاعات والمؤسسات المنتخبة والإدارية لوضع مخططات رياضية جهوية متوسطة وذات كلفة بسيطة وتقريبها من المواطنين

- ضرورة دعم الشركات الكبرى المتواجدة بالجهة أو الإقليم للأندية والجمعيات الرياضية المحلية والإقليمية والجهوية

- ضرورة تفويض البنيات التحتية للجهات ذات الاختصاص الرياضي

- التنصيص في مدونة التعمير على إجبارية تهيئ فضاءات رياضية منها ملاعب القرب في الاستثمار العقاري بالنسبة للأراضي الممنوحة من طرف الدولة.

- ضرورة تحديد المواصفات التقنية للمنشآت الرياضية ومنح وزارة الشباب والرياضة حق المصادقة على التصاميم الخاص بها لتطبيق المعايير الدولية المتعلقة بها.

